الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

لا للبيـــــع .. نعــم للإصـــــلاح

حسين عبدالرازق
القاهرة

فاجأت لجنة السياسات بالحزب الوطني الرأي العام يوم الأربعاء الماضي بخبر منسوب إلى «مصادر متعددة داخل أمانة السياسات» يقول إن اللجنة الاقتصادية بالحزب أنهت الدراسة المبدئية لورقة برنامج «صكوك الملكية الشعبية»، وإن رئيس اللجنة د. علي لطفي عقد اجتماعا مغلقا الأسبوع الماضي مع جمال مبارك أمين لجنة السياسات والأمين المساعد للحزب الوطني لاستعراض التفاصيل النهائية للمشروع، وإن اللجنة «لم تغير شيئا من المحاور الرئيسية التي اتفق عليها الحزب في مؤتمره العام الماضي» طبقا لما جاء في الخبر الذي نشرته صحيفة «المصري اليوم».

وتأتي المفاجأة من عودة الحياة إلي هذا المشروع بعد أن استقر في يقين غالبية المتابعين للشأن العام أن الحملة ضد هذا المشروع التي كانت من الاتساع بحيث شملت الأحزاب الرئيسية مثل حزب التجمع والحزب الناصري وحزب الوفد وخبراء اقتصاديين من اليمين واليسار بمن فيهم د. مصطفي السعيد وزير الاقتصاد السابق وعضو الحزب الوطني الحاكم ود. سمير بانوب أستاذ التخطيط ود. حمدي عبدالعظيم ود. محمود عبدالحي ود. عبد الرحمن جاب الله، فضلا عن القيادات الاشتراكية مثل د. جودة عبدالخالق ود. إبراهيم العيسوي ود. فرج عبدالفتاح.. حققت هدفها وألزمت الحكم بالتراجع والعدول عن صياغة مشروع قانون «إشراك الشعب في ملكية الأصول العامة للدولة» تنفيذا لبرنامج «صكوك الملكية الشعبية».

لقد طرح هذا البرنامج لأول مرة خلال إشارة عابرة وردت في خطاب الرئيس حسني مبارك رئيس الحزب الوطني في خطابه أمام المؤتمر العام للحزب في سبتمبر/أيلول الماضي، ثم تولي د. محمود محيي الدين وزير الاستثمار التحرك للترويج للمشروع وطرح تفاصيله وأهدافه، وعقد سلسلة من الاجتماعات لمناقشته مع الأحزاب السياسية والاتحاد العام للعمال وتجمعات أخري، ليعرف الرأي العام أن المطروح للخصخصة طبقا لهذا المشروع ٨٦ شركة من شركات القطاع العام ستحتفظ الدولة بنسبة ٣٠٪ من رأسمال ٤٥ شركة منها وما بين ٥١٪ و٦٧٪ من رأسمال ٤١ شركة أخري، وسيتم توزيع صكوك ملكية هذه الشركات علي ٤١ مليون مصري بلغوا سن ٢١ عاما فأكثر، وستحتفظ الدولة في هذه المرحلة بـ ٦٧ شركة من شركات القطاع العام (١٥٣ شركة) لن يتم طرحها للخصخصة في هذا البرنامج منها ١٩ شركة رابحة و٤٨ شركة خاسرة، وكشفت المناقشات أيضا أن هذا المشروع مطروح داخل دوائر السلطة منذ أكثر من ثلاث سنوات، وتمت مناقشته مع عدد من الخبراء الأجانب من دول طبقت برامج للخصخصة قبل ١٠ أو ١٥ عاما مثل روسيا والتشيك والنرويج.

وكان واضحاً أن برنامج صكوك الملكية الشعبية لا يعدو كونه برنامجا للخصخصة بالجملة بعد تعثر وفشل برنامج الخصخصة وبيع شركات القطاع العام الذي سعى الحكم لتنفيذه منذ عام ١٩٧٤ وأصبحت سياسة رسمية منفذة منذ عام ١٩٩١، تنفيذا لأوامر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية وسادة البيت الأبيض في واشنطن، ولصالح حفنة من الرأسماليين المحليين وحلفائهم الأجانب، لقد كان مقرر أن يتم بيع شركات القطاع العام (٣١٤ شركة تتبع ٢٧ شركة قابضة وتعمل في ٤٧ مجالا اقتصاديا) خلال عشر سنوات، ولكن برنامج الخصخصة واجه تعثرا في التطبيق لجملة من الأسباب، وفشلت الحكومة في بيع ١٥٣ مشروعا، خاصة في السنوات الأربع الأخيرة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨) فلم يتجاوز عدد الشركات المبيعة ٧ شركات، كان من أهم أسباب الفشل تكون رأي عام قوي رافض للخصخصة من حيث المبدأ، مدافعا عن القطاع العام الذي «لعب دورا مهما في تشغيل الخريجين الجدد في الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والمدارس الثانوية الفنية، وفي السيطرة علي الأسعار، وتحسين مستوى معيشة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، وتوفير احتياج القوات المسلحة خلال الإعداد لحرب أكتوبر/ تشرين الاول ١٩٧٣ وفي الحرب نفسها» رغم الأخطاء والنواقص، وكذلك لما شاب عمليات البيع من فساد وما صاحبها من إغلاق للشركات وتسريح للعمال وتحقيق الملاك الجدد أرباحا خيالية من إعادة البيع، ومن بيع أراضي الشركات التي تمت خصخصتها.

كما قال بيان حزب التجمع عند طرح المشروع لأول مرة «إن البرنامج المقترح هو باب خلفي للخصخصة، حيث سيؤدي البيع المتوقع لمعظم الصكوك بثمن ضئيل إلى استحواذ نفر قليل من المستثمرين المصريين والأجانب علي أصول الشركات، تماما كما كان يحدث بالأسلوب التقليدي للخصخصة، وهو ما يعني انتقاء المشاركة الشعبية المزعومة وتركز عملية الإدارة والرقابة بيد هذه القلة من الرأسماليين».

والعودة لطرح المشروع مرة أخري وعرضه على المؤتمر العام القادم للحزب الوطني في نوفمبر/ تشرين الثاني تمهيدا لتحويله إلى قانون، يتطلب من كل القوى الحريصة على هذا الوطن واقتصاده أن تتجمع وتعمل معا تحت شعار «نعم لإصلاح القطاع العام.. لا لبيعه».. بل «نعم لتأميم الاحتكارات الكبرى في مصر».

مركزية الحرية

فريدة النقاش
القاهرة

أعلن الدكتور مصطفي كامل السيد الباحث وأستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عدم مسؤوليته عن الصيغة النهائية لتقرير التنمية الإنسانية للوطن العربي عام ٢٠٠٩ عن «تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية»، بعد أن كان هو الخبير الرئيسي في تحضيره وكتابته طيلة فترة إعداده. وقد أعلن الباحث انسحابه بعد أن قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممول الرئيسي للتقرير بإدخال تعديلات «جوهرية» على صياغته النهائية بالحذف والاضافة والاختصار المخل لفصول تناولت قضايا الهوية وتداعيات الاحتلال الخارجي على أوضاع بعض الدول العربية مثل فلسطين والعراق وسوريا والصومال على أمن المواطنين من هذه البلدان، وأوضاع الأمن الشخصي للمواطنين العرب في كل البلدان بسبب القيود على الحريات الديمقراطية شبه الغائبة من الوطن العربي كله وان بدرجات.

وقبل أيام تحدث الباحث د.عبدالخالق فاروق في برنامج تليفزيوني عن انسحابه عند الصياغة النهائية لتقرير عن الثقافة العربية مولته مؤسسة الفكر العربي بسبب التدخلات الفظة للممول السعودي في الصياغات والنتائج النهائية.

وقبل شهور قليلة أظهر استطلاع للرأي قامت به مؤسسة بحثية حكومية في مصر أن مايزيد على ٨٠٪ من المصريين راضون عن حالهم وسعداء وبطبيعة الحال كانت النتائج مثار سخرية رسامي الكاريكاتير والناس العاديين الذين ازدادت فجوة الثقة بينهم وبين الحكم.

وحين صدر تقرير التنمية الإنسانية الأول في الوطن العربي عام ٢٠٠٣ حدد ثلاث قضايا تحول الانتهاكات في ميدانها بين المجتمعات العربية والوصول الي معدلات تنمية لائقة وقادرة على تجاوز التدهور والتخلف الشامل فيها، أولها غياب الحريات العامة، وثانيها تدهور المعرفة وثالثها نقص تمكين النساء ثم عالجت التقارير الثلاثة التالية كل قضية من هذه القضايا على حدة بصور شاملة لم تكن بدورها خالية من الثغرات والنواقص.

وحدثت مشكلات مشابهة لما واجهه الدكتور نادر فرجاني عند صدور التقرير الثاني الخاص بالحريات من الوطن العربي عام ٢٠٠٤ حول التدخلات والرقابة والذي جاء - رغم كل شيء - فاضحا للأوضاع المأساوية للحريات.

وهناك مئات الوقائع من الجامعات ومراكز البحث العربية تفضح هذا التدخل السياسي لا في نتائج البحث العلمي فقط وإنما أيضا في آلياته وشروطه وتقاليده ويجري مصادرة مناهج وفرض رقابة علي اختيارات الباحثين وصولا للمحاكمة والطرد والملاحقة في الأرزاق بسبب الأفكار وبدلا من أن يكون العلم هو دين الجامعات ومراكز البحث، كما قال سعد زغلول لدي انشاء الجامعة المصرية أصبح الهوى السياسي للمتنفذين والحكام والمولين هو هذا الدين وسرعان ما حصدنا النتائج المرة لهذا العدوان المنظم علي حرية البحث والحريات الأكاديمية وتقاليدها كافة، حين خرجت جامعاتنا الواحدة تلو الأخري من التصنيف العالمي لأهم خمسمائة جامعة في العالم.

ورغم الثروات الهائلة التي تدفقت من آبار النفط على الوطن العربي لايزال انتاجنا في ميدان الابداع العلمي العالمي هزيلا لايكاد يذكر حين اكتفينا باستهلاك نتائج العلم بدلا من انتاجه وتفوقت علينا بلدان فقيرة حصلت على استقلالها من نفس توقيت حصولها على الاستقلال تقريبا مثل الصين والهند الأولى لأن لديها مشروعا نهضويا شاملا، العلم هو أحد أسسه المتينة، والثانية لأنها تعد أكبر ديموقراطية في العالم توفرت فيها الحريات العامة ومن ضمنها حرية البحث العلمي، وفي البلدين لا علاقة للدين بالسياسة كأحد شروط النهوض الشامل، والحريات العامة قاطرته.

وبكل أسف فإن النابغين من علمائنا وباحثينا الذين قدموا اضافات حقيقية في ميدان الابداع العلمي كأفراد عملوا في جامعات ومراكز بحث ومؤسسات خارج الوطن العربي وتفوقوا فيها.

وما يزيد الطين بلة أن التدخل الفظ في صياغة التقرير الأخير تجاهل كل الآثار المدمرة للاحتلال على أمن المواطنين الذي هو ميدان بحثه، واكتفى بالقول بأن الاحتلال الأجنبي يمهد لظهور جماعات متطرفة قد تلجأ لاستخدام العنف.

ومن المؤكد أن هذه الواقعة الأخيرة التي ليست إلا جزءا صغيرا من تراث تقييد بل معاداة حرية البحث العلمي خوفا من نتائجه التي تبين لنا الواقع كما هو سوف تستنفر المؤسسات الثقافية والمثقفين الأحرار عامة لاعادة، نظر شاملة في الشروط التي يعملون فيها بعد أن تدهور حالنا وأحكم الاستبداد قبضته الخانقة على أوضاعنا كافة، وفي هذا السياق يدرك الجميع أكثر من أي وقت مضى مركزية الحرية.

التحالفات القادمة والخروج من عنق الزجاجة الطائفية

عامر القيسي

أخيراً اعترفت جميع التحالفات والائتلافات والجبهات بان عليها ان تعيد النظر ببرامجها التحالفية، بعد ان اكتشفت ان الطريق الذي سارت فيه هذه التحالفات، كاد يودي بالعراق ارضا وشعبا في وهدان المجهول. غمار خاضته القوى السياسية والدينية العراقية تحت احتماءات كانت تتصور، الى امد قريب، انها الطريق الامثل للاستحواذ الجماهيري والسلطوي، لاحكام المقابض خارج سياقاتها التأريخية وعواملها الداخلية التي كانت تفور تحت نار هادئة، فضلا عن، العامل الخارجي الذي كان السبب الرئيسي في خروج الجميع من تحت الارض الى عالم الصراعات والتجاذبات السياسية التي اخذت في العراق، مع الاسف، عباءة طائفية متعددة الألوان، تم إلباسها عنوة لجسد الصراع السياسي واهدافه.

الشعارات الجديدة

الجميع الآن يتهيأون لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة، وهم مقتنعون، بان اللباس الذي سيدخلون به الى داخل قبة البرلمان ينبغي ان يكون غير اللباس الذي دخلوا به في انتخابات ٢٠٠٥. فالمعطيات السياسية والاجتماعية قد تغيّرت، والشد الطائفي الذي كان يحصد الاصوات والارواح قد ولى بلا رجعة والمزاج الشعبي قد تغيّر والوعي السياسي لغالبية الفئات الاجتماعية الشعبية قد شهد تطورا نوعيا ملحوظا والعوامل الخارجية الضاغطة في التوجهات السياسية والميدانية قد خفّت في مواقع وغيرت اسلوب عملها في موقع آخر وتغيرت اتجاهات بوصلة اهدافها الى جهات اخرى والولاءات الداخلية والخارجية تحللت وخرجت من قيود اللحظة التأريخية واحتماءاتها.

شعارات كل الكتل التي تتهيأ للانتخابات باتت تأخذ بعدا وطنيا حقيقيا، والدعوات الى تحالفات جديدة خارج التخندق الطائفي بدأت تأخذ بعدا اكثر جديّة واقتناعا وبدأت تحت خيمة هذه الشعارات المعلنة (نؤكد على المعلنة) حراكا وتجاذبا ومناورات سياسية، وتطبخ على نار هادئة مجموعة من الصفقات لن ترى النور الا بعد فترة جس النبض بين سحب الجمهور بعض الكراسي من كتل وقدمها الى كتل اخرى، وان لم يكن خيارا حرا مطلقا وبقي محكوما الى حد بعيد بالرؤية الطائفية وانحيازاتها.

نظرة اولية

رغم الاختلاف مع مبررات الاحتماءات الطائفية التي حدثت بعد التغيير الذي حصل في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، الا اننا نستطيع القول ان الشرط التأريخي لولادتها قد توفر بشكل مفاجيء، ما دعاها الى ان تأخذ المنحى الدموي الذي انتهجته بعض القوى وانجرت اليه قوى اخرى وساهمت بتغذيته عوامل خارجية، تحولت بفعل شدّة الصراع الى عوامل داخلية في بعض المفاصل الحاسمة من هذا الصراع.

ورغم كل اشكال التحذيرات التي صدرت من قوى،كانت رؤيتها اقل ضبابية واكثر وضوحا في رصد المشهد العراقي بتحولاته الدراماتيكية التي صدمت الجميع، الا ان أحدا من القوى التي تخندقت وراء الطائفة لم تكن مستعدة للخروج من المحيط الذي قيّدت نفسها به ثم اصبحت اسيرته وتحولت في النهاية الى منفذ لاجنداته، حتى وان كانت تتقاطع في اكثر من مفصل مع المصالح الوطنية العليا ليس للشعب العراقي برمته وانما حتى ضد مصالح الطائفة نفسها. ومع تطور العملية السياسية، بكل كبواتها ونجاحاتها، اخذت هذه التحالفات بالتفكك التدريجي ولكن على نفس القاعدة الطائفية. فالقوى التي خرجت من خيمة الائتلاف العراقي الموحد لم تذهب الى جبهة التوافق على سبيل المثال، والقوى التي انفصلت عن جبهة التوافق لم تذهب الى حزب الفضيلة أو التيار الصدري أو التحالف الكردستاني، والذين اختلفوا مع التحالف الكردستاني وابتعدوا عنه، قليلا او كثيرا، لم يتحالفوا مع الحزب الاسلامي. والصحوات بقيت كما هي على سمة انتمائها الطائفي، وان تشتت بين الحكومة والولاءات السابقة.

الانتخابات على تعددها، نيابية ومحافظاتية وبلدية،والتفككات على تنوعاتها واختلاف اسبابها، والصراعات التي صبغت شوارع العراق وارصفته بالدم، والتي غيّرت من الطابع الديمغرافي للكثير من المناطق في محافظات العراق كافة، باستثناء اقليم كردستان. أوصلت هذه التحالفات الى قناعات راسخة، عن قناعة أو فرض، ان الاستمرار في العمل على الشاكلة السابقة له نتائج خطيرة على مستوى التأييد الشعبي الذي سينعكس سلبا على عدد الكراسي التي يحصلون عليها في اية انتخابات قادمة. وقد تجلّت افرازات مثل هذه النظرة، بشكل جلي ولا لبس فيه،في انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة، عندما القوى الفاعلة على الساحة العراقية والتي بامكانها في اية لحظة ان تقلب موازين وحسابات هذا التحالف او ذاك.

السؤال الذي نود ان نطرحه هنا، مع الأخذ بنظر الاعتبار مصداقية الشعارات المعلنة : الى اية لحظة ستستطيع الشعارات المحافظة على مصداقيتها دون ان تضيع في متاهات الخوف من الماضي والمستقبل؟

الاجابة على مثل هذا السؤال معقدة وشائكة، ذلك ان الوضع العراقي قائم، الى حد كبير، بعد سقوط الدكتاتورية، على مبدأ المفاجأة. والادلة الواقعية كثيرة، برغم انحسار حظوظ المفاجآت مع تقدم العملية السياسية ونضوج ادواتها ووضوح اهدافها وجديّة اطرافها، لكن عنصر المفاجأة سيبقى قائما حتى لحظات التوجه الى صناديق الاقتراع. وعنصر المفاجأة هذا ليس عراقيا بحتا فحسب، فمفاجآت الوضع الاقليمي ستكون لاعبا اضافيا في المعادلة السياسية العراقية واتجاهات اهدافها. فخلال عملية الانتقال من الشمولية الى الديمقراطية يكون من شبه المستحيل تحديد الادوار التي ستلعبها الطبقات والقطاعات الشعبية لتغيير قواعد اللعبة السياسية، كما يكون مستحيلا ايضا معرفة، وبدقة، اية خيارات ستدعم هذه الفئات. لذلك سيكون على اللاعبين الكبار ان يتعاملوا مع المتغيرات الشعبية اثناء محاولاتهم للاستجابة للسياق التغييري الناجم عن تبدلات مرحلة التحول، من الدكتاتورية الى الليبرالية ومن الدعم الشعبي المطلق الى الدعم الانتقائي القائم على المصالح اليومية وليس الانتماءات الطائفية والعرقية والاثنية.

ربما يكون من المبكر جدا الاجابة على مثل هذا السؤال، فهناك اشارات قوية ومحاولات جادة تبذل في العلن والخفاء لاعادة الشكل المفكك من التحالفات السابقة، وتحت نفس لون العباءة الطائفية مع ديكورات ستقبل لنفسها ان تكون(ملطفة) للتحالفات القديمة التي ستنهض على هذا الاساس للحفاظ على (المكاسب) التي تم حصدها في مرحلة الانتخابات السابقة. واذا ما حصل هذا فهو يعبر حقيقة عن قراءة سيئة للمتحولات اولا التمسك بإرادوية سياسية من الصعب التكهن بنتائجها ثانيا !

هذا توجه موجود وملموس، رغم كل المخاوف من اعادة صيغة الصراعات التي شهدها الشارع العراقي منذ فترة مابعد سقوط الدكتاتورية، بالرغم من الضامن الامريكي، الذي لولا العامل الداخلي (صحوة الانبار) لما استطاع ان يفعل شيئا مهما لايقاف نزيف الدم الذي كان يجري امام اعين القوات الامنية العراقية والجيش الامريكي معاً.

التشابه والاختلاف

بلا استثناء الجميع يتحدث عن الوطن الواحد الموحد والاحتكام الى الدستور لحل الخلافات الناشئة والمحتملة والسعي لبناء الديمقراطية في العراق والعمل على استكمال السيادة وبناء دولة القانون وتطمين حقوق الجماهير وحرياتها والالتزام بمصالحها والدفاع عنها ومنع العودة الى أي شكل من اشكال الاستبداد في الممارسات السلطوية.

اين اذن مفاصل الاختلاف في كل هذه التوجهات ؟

من الناحية الشكلانية لايمكن التوقف على اختلاف محدد، لكن التفاصيل تقودنا الى حزمة كبيرة من الاختلافات تصل في الكثير من مفاصلها الى حد نسف الخطوط العريضة للاتفاقات على المشتركات الوطنية،وقد افرزت مرحلة التحولات التي نشهدها منذ سقوط الدكتاتورية الكثير من الاختلافات التفصيلية التي وصلت في بعض الاحيان الى حدود المصادمات في ظل غياب سلطة القانون وقوة الدولة ورخاوة الحكومة.

اذن علينا البحث الآن حقيقة عن تحالفات خارج الاغطية التقليدية، التي جرّت البلد الى ماهو عليه الآن، وتنشيط الفهم التفصيلي المشترك للشعارات المتشابهة والمتفق عليها. علينا البحث الحقيقي عن تحالفات مصلحية قوية تعبر عن مصالح شرائح اجتماعية متنوعة بعيدا عن نبش التأريخ لاختلاق قوى غير معنية اصلا بمستقبل العراق وتوجهاته والتضحيات التي قدمت من اجل العراق الجديد.

قواعد اللعبة

ان بين مايميز مرحلة الانتقال التي ولدت في اشكال وانماط قواعد اللعبة السياسية، من شعارات الى تحالفات الى ممارسات يومية الى صفقات على مختلف الصعد بما في ذلك المبدئية، ليس بسبب تدفقها المستمر والمتواصل، بل لانها عادة ماتكون موضع اعتراض، واللاعبون النشطاء والاقوياء فيها يتصارعون ليس لتلبية مصالحهم الإثنية او مصالح الذين يزعمون تمثيلهم، بل من اجل تحديد القواعد والاجراءات التي ستحدد هوية المتصدين لمهمة المستقبل وتشكيلاته القادمة.

ان قواعد الصراع السياسي البراغماتي كفيلة بان تقرر، الى حد كبير، من هم الفاعلون المسموح لهم بدخول حلبة العمل السياسي والتصدي للعملية السياسية في العراق واخراجها من عنق الزجاجة الطائفية اذا ارادوا فعلا قطع الطريق على ما يحاك من مؤامرات واجتماعات بين قوى الماضي ومنظمات الارهاب للاطاحة بالعملية السياسية الجارية في العراق. ولن يحلم اي لاعب مهما بلغت مهارته في ادارة اللعبة السياسية ان قطع الطريق سيكون سيفها التخندقات الطائفية مرّة اخرى، لان مثل سيف كهذا سيكون ذا حدين دون ادنى شك.

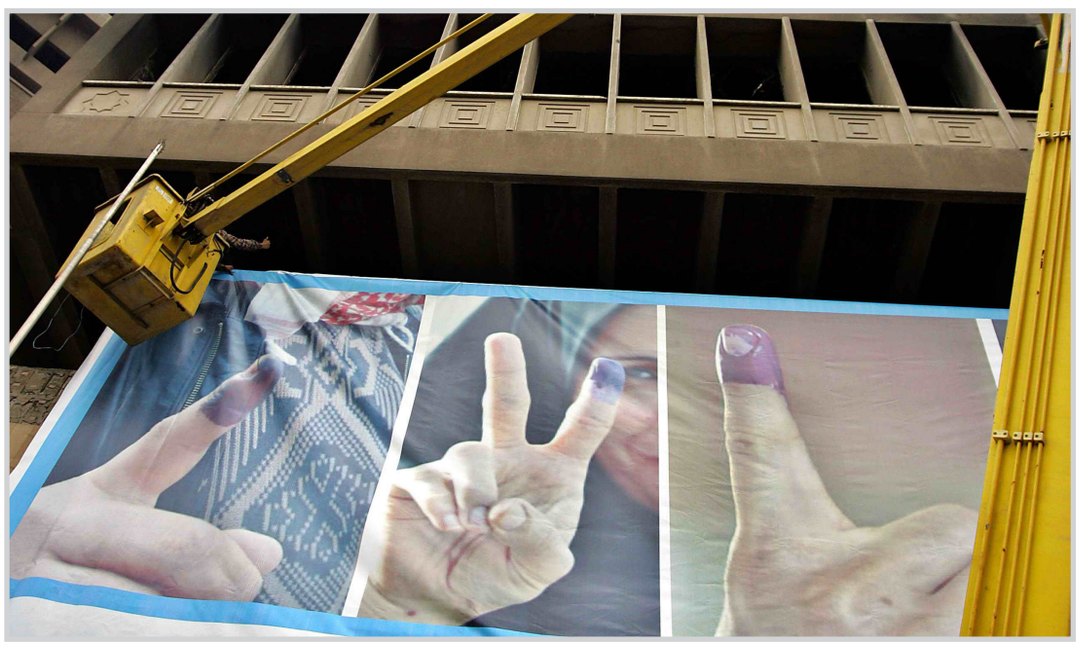

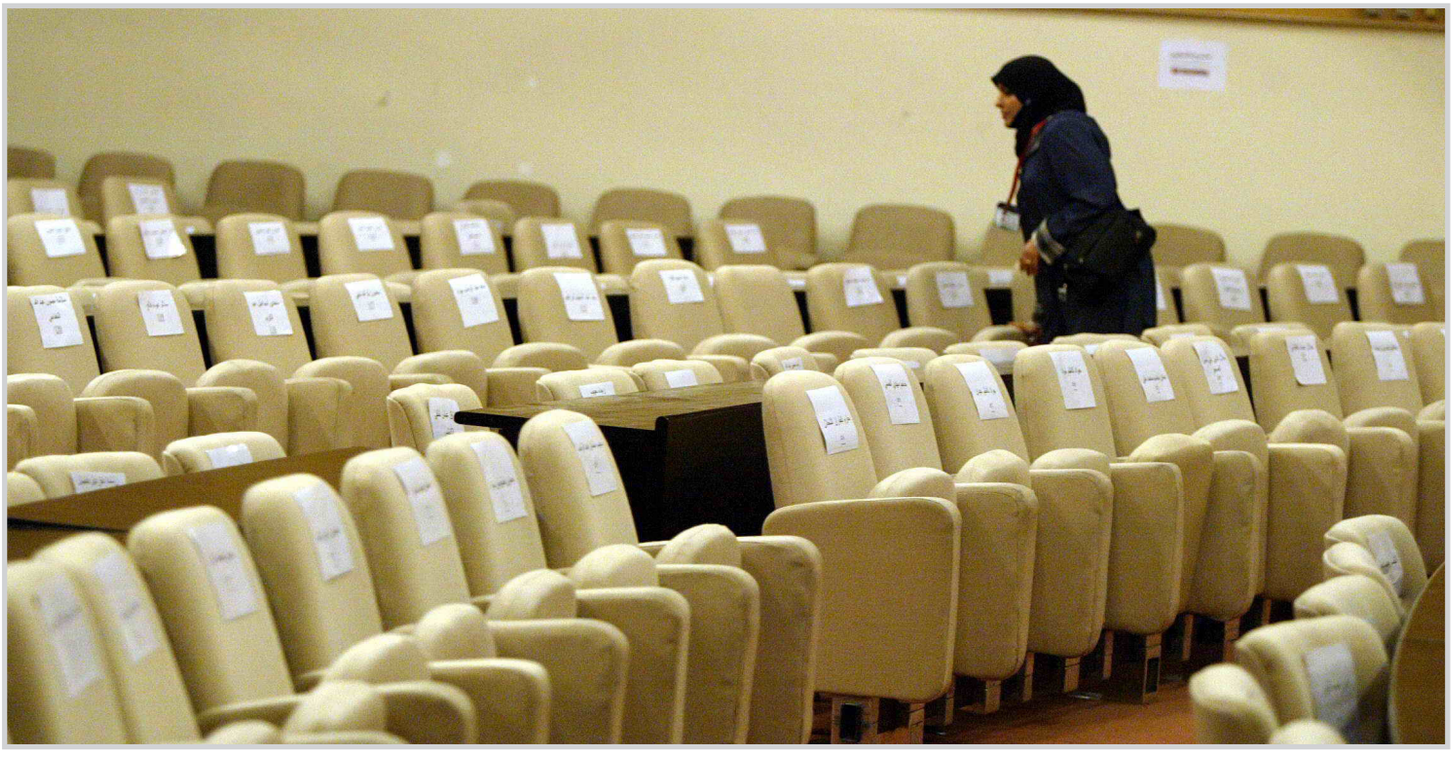

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com